المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

التقرير السنوي التاسع عشر
2023

نيسان

2024

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تراعي التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة

رسالتنا

تخصـــيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المســـاهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازناتها وجداول تشـــكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشـــاريع والأنشطة الخاصة بكل منها.

قيمنا الجوهرية

الشمولية

الصلاحية

التخصيص

المساءلة

الشفافية والاستقرار

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
تقديم	5
استراتيجية دائرة الموازنة العامة	6
خدمات دائرة الموازنة العامة:	9
- برنامج الادارة والخدمات المساندة	9
- برنامج تطوير منهجية الموازنة	10
- الهيكل التنظيمي للدائرة	12
إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2023	13
آلية اعداد الموازنة العامة	22
الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة	23
التطلعات المستقبلية	24
مفاهيم مستخدمة	25
ملحق الأشكال البيانية لأبرز ملامح قانون الموازنة العامة 2023	26

تقديم

تزاماناً مع احتفال المملكة باليوبيل الفضـــي لتولي جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحســين حفظه الله ورعاه ســلطاته الدستورية، يسرني أن أقدم لكم الإصدار التاسع عشر من التقرير السنوي لدائرة الموازنة العامة الذي يسلط الضوء على أهم إنجازات الدائرة التي تحققت خلال عام 2023، ويأتي هذا الاصدار في ظل تحقيق العديد من الانجازات على صـــعيد إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، فقد شـــهد العام 2023 مزيداً من التحســـينات على وثيقة قانون الموازنة العامة وخاصـةً في مجال تبويب الانفاق العام وتعميق تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، إضـافة إلى تحديد أولويات الانفاق والنتائج المتوقعة لكل أولوية على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بما يعزز من تقييم الخدمات العامة المقدمة في ضوء تلك النتائج. كما تسعى الدائرة إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة في ظل الخطة الاستراتيجية الجديدة للأعوام (2023-2025).

ويســتعرض هذا التقرير لمحة حول اســتراتيجية دائرة الموازنة العامة وأبرز الخدمات التي تقدمها الدائرة في ســبيل تحقيق أهدافها خاصـــة المتعلقة منها بتعزيز كفاءة الانفاق العام والمســـاهمة في تحقيق مســـتهدفات الإدارة المالية، بالإضـافة إلى استعراض ابرز انجازات الدائرة المتحققة في مجال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والتطلعات التي تسعى لتحقيقها في سبيل مواصلة التطوير والتحسين على طبيعة عملها.

وفي الختام، أتقدم بالشـكر والإمتنان لموظفي دائرة الموازنة العامة على جهودهم المتميزة في العمل، آملاً ببذل المزيد من الجهد والعطاء لتحقيق المزيد من الانجازات تحت راية مليكنا المفدى جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق،

مدير عام دائرة الموازنة العامة
مجدي فيصل الشريقي

إستراتيجية دائرة الموازنــة العامة

قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد خطتها الاســتراتيجية للأعوام (2023-2025) اســتناداً إلى الأولويات والخطط والتوجهات الحكومية لتحسين مسار الاقتصاد الوطني، كما تم الاستناد إلى الأطر التشريعية الناظمة لعمل الدائرة، وتأتي هذه الاستراتيجية لتحقيق المزيد من الانجازات واستكمال البناء على ما تم تحقيقه ضمن استراتيجيات الدائرة للسنوات السابقة في مجال تعزيز استدامة المالية العامة، وتعزيز نهج الموازنة الموجهة بالنتائج، إضافة إلى تعميق ممارسات الشفافية المالية والمساءلة العامة ومأسستها، وتعزيز نهج اللامركزية المالية في المحافظات، وتطوير هيكلية الجهاز الحكومي وبيئته التنظيمية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي لدائرة الموازنة العامة بما يضمن استمرار الدائرة في تقديم خدمات استثنائية ومميزة.

وقد تضمنت الخطة، الأولويات والمحاور للمرحلة المقبلة والهادفة إلى تجسيد رؤية الدائرة المتمثلة في **" موازنة عامة شفافة تراعي التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة"**، وتحقيق رسالتها التي تمثلت في **" تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المســـاهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازناتها وجداول تشـــكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بكل منها".**

وتسعى دائرة الموازنة العامة في خطتها الاستراتيجية للأعوام (2023-2025) إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية التالية:

1- تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة أفضل لجميع المواطنين.
2- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر.
3- تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية.

وللمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المذكورة، فقد تضمنت الخطة عدداً من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدائرة إلى تحقيقها تمثلت فيما يلـــي:

1- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
2- تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الانفاق العام.
3- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.
4- المساهمة في تطوير هيكلية الجهاز الحكومي واصلاح البيئة التنظيمية.
5- رفع كفاءة الاداء المؤسسي

كذلك تضمنت الخطة الاستراتيجية الانشطة التالية:

- اعداد مشروع قانون الموازنة العامة وفق منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج.
- ضبط وترشيد النفقات الجارية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ضبط النمو في النفقات التشغيلية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- توجيه الانفاق العام نحو المشاريع ذات القيمة المضافة القادرة على توفير بيئة عمل مناسبة للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.
- توجيه نفقات المشاريع الرأسمالية نحو مصادر الطاقة المتجددة.
- تفعيل نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- نشر البيانات المالية وفق معايير الشفافية والافصاح المالي.
- اصدار دليل المواطن للموازنة سنوياً.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي لضمان استخدامه في الجوانب ذات الأثر الإيجابي على الاقتصاد.
- تحديد السقوف المالية للمحافظات و رصد المخصصات المالية لها.
- المساهمة في مراجعة معادلة ومعايير تحديد السقوف الرأسمالية للمحافظات وتحديثها إن تطلب الأمر وحسب المستجدات.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي للمحافظات.
- المساهمة في اعداد وتنفيذ برامج بناء قدرات المحافظات بما يتناسب مع التوجه الحكومي في تطبيق نهج اللامركزية.
- الموائمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة.
- إعداد نظام تشكيلات الوظائف للدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- الموازنة بين الوظائف الفنية التخصصية مقابل الوظائف الادارية والمساندة.
- تنفيذ الأبعاد المالية لقرارات الحكومة في إعادة هيكلة ودمج أو إلغاء بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.
- اعداد تقرير شهري حول حركات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية.
- المحافظة على سلامة بيئة العمل الداخلية.
- تطبيق الأنظمة الإلكترونية التي تساهم في ترشيد النفقات مثل نظام إدارة المخزون ونظام تتبع المركبات وغيرها.
- متابعة وتطوير الأنظمة العاملة في الدائرة.
- متابعة وتطوير البنية التحتية الإلكترونية للدائرة.

- اعداد تقرير نصف سنوي لمتابعة تنفيذ خطط عمل المديريات والوحدات التنظيمية.
- اعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- تطبيق معايير تميز الأداء الحكومي ومشاركة الدائرة في جوائز التميز والابداع والابتكار.
- إعداد الخطة الاستراتيجية للدائرة والخطط المنبثقة عنها.
- الاشراف على إعداد خطط عمل المديريات.
- الرقابة و التدقيق المالي والإداري والفني والضبط على مختلف الأنشطة واتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية لتصويب المخالفات وفق التشريعات السارية.

كما تستند الخطة الاستراتيجية الى مجموعة من القيم الجوهرية تتمثل **في الشمولية، الصلاحية، التخصيص، المساءلة، الشفافية والاستقرار.**

ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة تقوم الدائرة بتنفيذ برنامجين رئيسيين هما برنامج " **الإدارة والخدمات المساندة"** وبرنامج **"تطوير منهجية الموازنة"**، وسيتم تفصيلهما لاحقاً.

الأهداف الاستراتيجية لدائرة الموازنة العامة ومؤشرات قياس الأداء

الأهداف الاستراتيجية	مؤشر قياس الآداء	القيمة الفعلية 2021	القيمة الفعلية 2022	تقييم ذاتي أولي 2023
المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.	نسبة انحراف مقدر النفقات العامة عن الفعلي.	%2.5	%1.7	%0.8
تعزيز نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.	نسبة تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وخارطة الحسابات ضمن الإطار المالي متوسط المدى.	%87	%87.5	%90
	ترتيب الأردن في مؤشر الموازنة المفتوحة وفقاً لاستبيان الموازنة المفتوحة لمنظمة شراكة الموازنة الدولية.	61	61	65
الموائمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة.	معدل الوظائف المحدثة إلى الشواغر الملغاة.	%85	%100	%100
رفع كفاءة الأداء المؤسسي.	نسبة رضا متلقي الخدمة.	%91	%90	%90
المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.	نسبة النفقات الرأسمالية المخصصة للمحافظات الى اجمالي النفقات الرأسمالية الحكومية.	%8.0	%7.1	%7.3

خدمات دائرة الموازنة العامة

انطلاقا من الحرص على تحقيق رســـالة وأهداف دائرة الموازنة العامة، تقوم الدائرة بتقديم الخدمات وتنفيذ المهام والواجبات المنوطة بها لتغطي كافة نشـــاطاتها على نحو يؤدي الى الحد من التداخل في المهام والازدواجية في الواجبات بين المديريات والوحدات المختلفة، وتتوزع الخدمات التي تقدمها الدائرة على برنامجين رئيسيين وهما:

1- برنامج الادارة والخدمات المساندة:

يهدف هذا البرنامج الى تقديم كافة الخدمات الادارية والمالية المســـاندة لموظفي الدائرة في مختلف المديريات والوحدات وللشركاء ولمتلقي الخدمة، ويتضمن هذا البرنامج نشاط **"الخدمات الادارية والمساندة"**، ويرتبط البرنامج بالهدف الاستراتيجي التالي:

- رفع كفاءة الآداء المؤسسي.

اما عن الخدمات التي يقدمها البرنامج، فهي على النحو التالي:

1. توفير البنية التحتية الملائمة للموظفين.
2. تنظيم كافة الشؤون الادارية والمالية للدائرة والبيانات المتعلقة بها.
3. إعداد الخطة التدريبية لموظفي الدائرة.
4. تطوير وتحديث انظمة وبرمجيات الحاسوب.
5. عقد ورش عمل.
6. طباعة كافة الوثائق المتعلقة بالدائرة.

وتناط مهمة الإشـــراف على تنفيذ برنامج **"الإدارة والخدمات المســـاندة"** بمســـاعد المدير العام للشـــؤون الادارية والمالية، ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بكل من مديرية الشـــؤون الادارية والمالية، ومديرية الحاســـوب، ووحدة الرقابة الداخلية، ووحدة تطوير الاداء المؤسسي، وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر بنحو 76 موظفاً لعام 2023.

2- برنامج تطوير منهجية الموازنة:

يهدف هذا البرنامج الى تعميق تطبيق المنهجيات والمفاهيم العالمية المعاصـــرة في ادارة الموازنة، مثل الإطار المالي متوسط المدى، والموازنة الموجهة بالنتائج، وتطبيق خارطة الحسابات، ويتضمن هذا البرنامج نشاط **"إعداد قانون الموازنة العامة ونظام تشـكيلات الوظائف"** ومشـروع **"تعزيز تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج"**، ويرتبط بأربعة أهداف استراتيجية، هي:

- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
- تعزيز نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
- الموائمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة.
- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.

اما الخدمات التي يقدمها هذا البرنامج فهي على النحو التالي:

- التحضـــير لإعداد مشـــروع قانون الموازنة العامة، وذلك من خلال اعداد ومراجعة الســـقوف المالية الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والسقوف النهائية للمحافظات، وتحديث المؤشـرات الاقتصـادية الكلية، واعداد تعميم الموازنة العامة متضـــمناً تلك الســـقوف والطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات تزويد الدائرة بمشروعات موازناتهم للمدى المتوسط وجداول تشكيلاتهم، إضافة الى مناقشة مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تمهيداً لإعداد اطار الانفاق متوســـط المدى والإطار المالي متوسط المدى.
- اصـــدار بلاغ اعداد مشـــروع قانون الموازنة العامة ومشـــروع نظام تشـــكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- اعداد مشروع قانون الموازنة العامة.
- متابعة اقرار مشروع قانون الموازنة العامة.
- تنفيذ ومتابعة قانون الموازنة العامة وذلك من خلال أدوات تنفيذ الموازنة مثل (الامر المالي العام، الامر المالي الخاص، الحوالات المالية، حوالة نقل العهدة، مستند الالتزام المالي، المناقلات المالية، الموقف المالي).
- احداث مادة أو بند أو برنامج أو مشروع جديد في قانون الموازنة العامة.
- اصدار ملحق موازنة، في حال تطلب الامر ذلك.

- اصدار نظام تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- اصدار دليل المواطن للموازنة العامة.
- ابداء الرأي في البيانات المالية الختامية للوحدات الحكومية والمؤسسات العامة وموازنات بعض المؤسسات غير المدرجة في قانون الموازنة العامة.
- تقديم الاستشارات وإبداء الرأي حيال العديد من القضايا المالية والادارية.

وتناط مهمة الإشـراف على تنفيذ برنامج " **تطوير منهجية الموازنة**" بمسـاعد المدير العام للشـؤون الفنية، ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بكل من مديريات قطاعات الموازنة ومديرية الدراسـات، وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر بنحو 85 موظفاً لعام 2023.

ويبين الشكل التالي المخصصات المالية المعاد تقديرها (بالدينار) لدائرة الموازنة العامة للعام 2023:

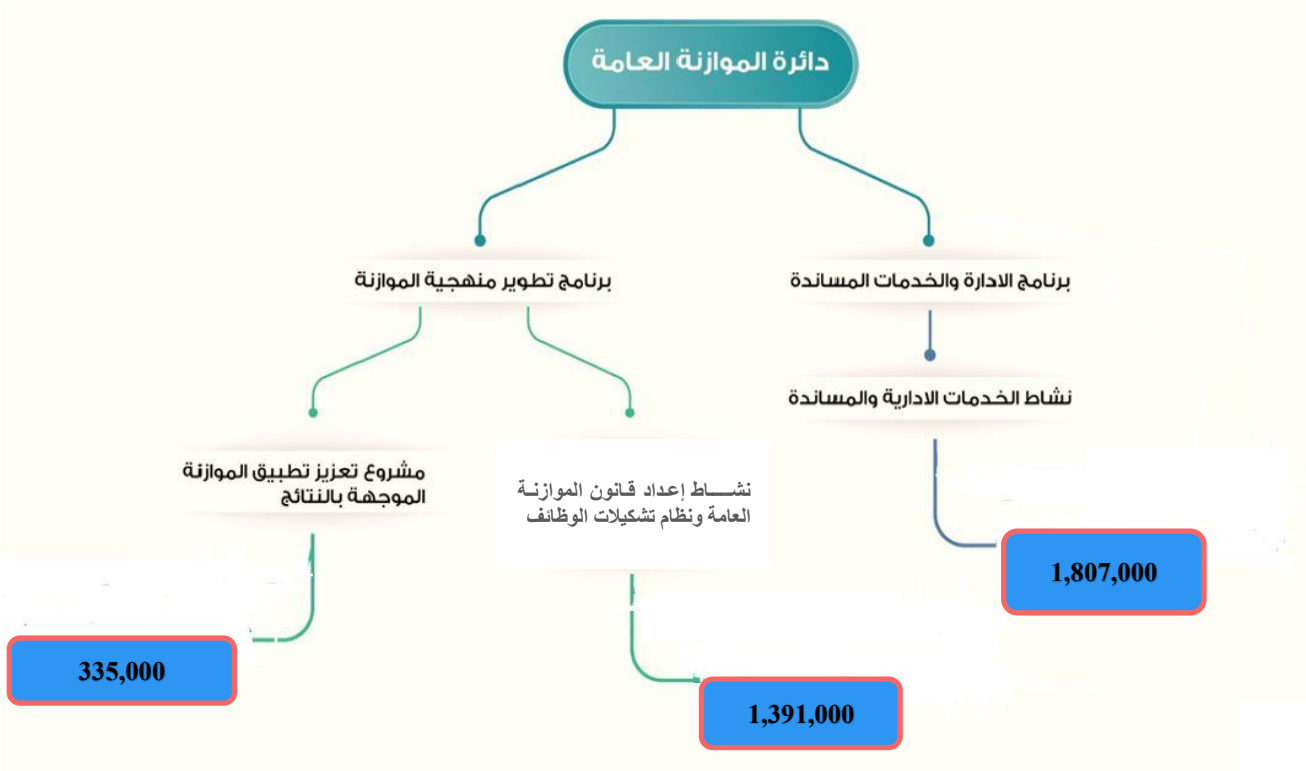

ويظهر المخطط التالي الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة متضمناً مختلف المديريات والوحدات العاملة في عام 2023.

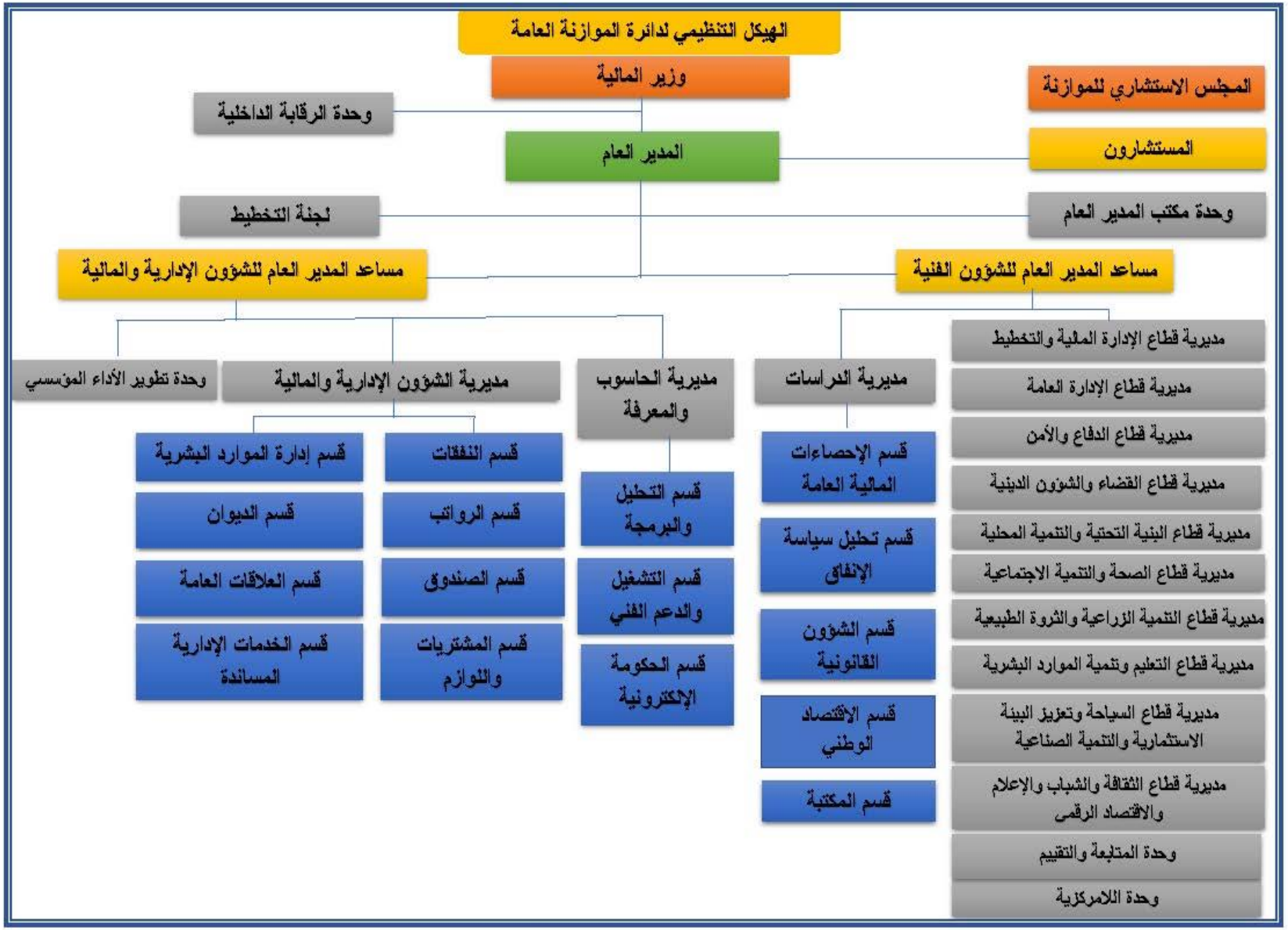
الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة
وزير المالية
المجلس الاستشاري للموازنة
وحدة الرقابة الداخلية
المدير العام
المستشارون
لجنة التخطيط
وحدة مكتب المدير العام
مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية
مساعد المدير العام للشؤون الفنية
وحدة تطوير الأداء المؤسسي
مديرية الشؤون الإدارية والمالية
مديرية الحاسوب والمعرفة
مديرية الدراسات
مديرية قطاع الإدارة المالية والتخطيط
مديرية قطاع الإدارة العامة
مديرية قطاع الدفاع والأمن
مديرية قطاع القضاء والشؤون الدينية
مديرية قطاع البنية التحتية والتنمية المحلية
مديرية قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
مديرية قطاع التنمية الزراعية والثروة الطبيعية
مديرية قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية
مديرية قطاع السياحة وتعزيز البيئة الاستثمارية والتنمية الصناعية
مديرية قطاع الثقافة والشباب والإعلام والاقتصاد الرقمي
وحدة المتابعة والتقييم
وحدة اللامركزية
قسم النفقات
قسم إدارة الموارد البشرية
قسم الرواتب
قسم الديوان
قسم الصندوق
قسم العلاقات العامة
قسم المشتريات واللوازم
قسم الخدمات الإدارية المساندة
قسم التحليل والبرمجة
قسم التشغيل والدعم الفني
قسم الحكومة الإلكترونية
قسم الإحصاءات المالية العامة
قسم تحليل سياسة الإنفاق
قسم الشؤون القانونية
قسم الاقتصاد الوطني
قسم المكتبة

إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2023

أولاً: إعداد قانون الموازنة العامة

- متابعة إقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023، حيث تم نشر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 2023/2/28 العدد (5846)، وتجدر الاشارة هنا إلى أنه تم إلغاء قانون موازنات الوحدات الحكومية ودمج الوحدات الحكومية الواردة فيه ضمن قانون الموازنة العامة وفقاً لتعديلات المادة (112) من الدستور، كما تم إحداث تغييرات جديدة انعكست على وثائق مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023 ومن ضمنها اعداد مشروع القانون على مستوى القطاعات لتعزيز الرقابة والمتابعة والشفافية في عملية اعداد الموازنة وتنفيذها وبما يتماشى مع التطورات الحاصلة على الصعيدين الفني والتشريعي، كما تم العمل على تعزيز استجابة الموازنة العامة بشكل أكبر للتغير المناخي ولتلبية احتياجات النوع الاجتماعي بما فيها المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز على تحديد الأولويات القطاعية ونتائجها المتوقعة كخارطة طريق لتنفيذ المستهدفات القطاعية والوطنية وصولاً لتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وبما ينعكس ايجاباً على مستوى معيشتهم.
- إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024، وتم الأخذ بعين الاعتبار رصد المخصصات المالية اللازمة للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025)، والبرنامج التنفيذي لخارطة تحديث القطاع العام (2023-2025).

ثانياً: إعداد نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

- متابعة إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2023 وقد تم إقراره بموجب نظام رقم (49) لسنة 2023 نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2023، وتم نشر النظام في الجريدة الرسمية بتاريخ 2023/8/31 العدد (5879).
- البدء بإعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2024، بالتزامن مع اعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024.

ثالثاً: تنفيذ قانون الموازنة العامة

متابعة تنفيذ قانون الموازنة العامة من خلال تطبيق احكامه وأحكام قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (13) لسنة2021 ، واصدار الأوامر المالية العامة والخاصة والحوالات المالية والمناقلات المالية ومستندات الالتزام المالي وحوالات نقل العهدة، ومتابعة ودراسة المواقف المالية، إضافة إلى التقيد بتعليمات بلاغ رقم (5) لسنة 2023 لتنفيذ قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023.

رابعاً: إعداد تقارير حول تقييم أداء المالية العامة

قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد تقارير شهرية حول أداء المالية العامة خلال عام 2023، تتضمن تقييم أداء المالية العامة خلال عام 2023 مقارنة مع عام 2022.

خامساً: الرد على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب واللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان

التنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للإجابة على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب وتوصيات اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023 من خلال مصفوفة تم اعدادها لهذه الغاية، وتزويد مجلسي النواب والاعيان بنسخة منها.

سادساً: تعزيز حقوق الانسان في المملكة

تحرص الحكومة على تضمين قانون الموازنة العامة السنوي المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي من شأنها تعزيز حقوق الانسان في المملكة والمتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والترفيه وغيرها من الحقوق لكافة فئات المجتمع بما فيهم الاشخاص ذوي الاعاقة، وفي إطار إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024، فقد تم توجيه جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إلى الأخذ بعين تعزيز حقوق الإنسان وترسيخها من خلال مراجعة التشريعات المتعلقة بها وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان وعلى أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية، وقد بلغ حجم المخصصات المالية المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة لعام 2024 لكل من وظيفة الحماية الاجتماعية، النظام العام وشؤون السلامة العامة، التعليم، الصحة، الشؤون الاقتصادية نحو 2.3 مليار دينار، 1.7مليار دينار، 1.4 مليار دينار، 1.3 مليار دينار، 0.7 مليار دينار على الترتيب، وذلك سعياً لإيجاد بيئة اجتماعية واقتصادية وصحية آمنة للمواطنين.

سابعاً: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

نظراً لأهمية الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في مساعدة الحكومة على تنفيذ الالتزامات والتوصيات والخطط المرتبطة بالاستجابة للنوع الاجتماعي وانطلاقاً من دور دائرة الموازنة العامة في متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لاحتياجات النوع الاجتماعي بما فيها المرأة والطفل والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، فقد واصلت الدائرة تعزيز تطبيق نهج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل بالتعاون مع شركائها في هذا المجال وخاصة مشروع إصلاح وإدارة المالية العامة (PFMA) الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) من خلال المشاركة في الورشات والدورات التدريبية الهادفة الى بناء قدرات موظفي الدائرة وموظفي الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنيين.

واستمراراً للجهود التي تبذلها الدائرة لدراسة تطبيق تصنيف النوع الاجتماعي (Gender Classifier) أو ما يعادله، فقد تم وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) الاطلاع على بعض التجارب الدولية في مجال ترميز (تعليم) مخصصات النوع الاجتماعي في الموازنة (Budget Tagging)، وتم اجراء تطبيق تجريبي لعملية الترميز على اربعة وزارات ريادية (التربية والتعليم، الصحة، العمل، الشؤون السياسية والبرلمانية) تمهيدا لتطبيقه على جميع الوزارات والدوائر الحكومية في حال تم الانتهاء من اعداد الاجراءات والنماذج والبرامج اللازمة لعملية الترميز.

بالإضافة الى ذلك فقد تم تضمين بلاغ رقم (16) لسنة 2023 لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024، الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي بما فيها المرأة والطفل والجنس (ذكر/ أنثى) عند تحديد مؤشرات الآداء المرتبطة بخططها الاستراتيجية وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وبما يضمن قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإدماج مفهوم النوع الاجتماعي ضمن موازناتهم، إضافة إلى تحديد الأولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والنتائج المتوقعه لتلك الأولويات والبرامج المرتبطة بها.

وبهدف مساعدة الوزارات والدوائر الحكومية على ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في مشاريع موازناتهم السنوية من خلال ادراج احتياجات النوع الاجتماعي من المشاريع والانشطة والخدمات فيها وتعريفهم بالخطوات اللازمة لذلك فقد تم وبالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة (UN-Women) واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) اعداد دليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 2023 ونشره على الموقع الالكتروني للدائرة متضمنا خطوات وإجراءات تقييم وتحليل وتصنيف النوع الاجتماعي وتحديد الفجوات ورصد المخصصات اللازمة لمعالجة تلك الفجوات.

ثامناً: متابعة متطلبات التعاون الدولي

متابعة متطلبات تحقيق برامج المؤسسات الدولية الاصلاحية والموجهة لدعم الموازنة العامة، إذ تم في عام 2023 متابعة العديد من برامج الدعم المالي والفني المقدمة من مجلس التعاون الخليجي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والحكومة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والحكومة الايطالية، والوكالة الفرنسية للتنمية وغيرها من الجهات الدولية الاخرى، كما تم إعداد مصفوفة المنح والقروض لعام 2023 والتي تبين الانعكاسات المالية لبرامج المنح والقروض على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024 ضمن موازنات القطاعات المختلفة.

تاسعاً: تعزيز مبدأ الشفافية في شؤون الموازنة العامة

- المشـــاركة في اســـتبيان مؤشـــر الموازنة المفتوحة (OBI) لعام 2023 الذي أجرته منظمة شـــراكة الموازنة الدولية (IBP) في واشـنطن، فقد تم تشـكيل فريق عمل من المعنيين في دائرة الموازنة العامة وكل من وزارة المالية وديوان المحاســبة لمراجعة محاور الاســتبيان المختلفة وابداء الملاحظات على النتائج الأولية للتقييم، ومن المتوقع أن تصدر النتائج النهائية للاستبيان في شهر أيار من عام 2024، وتجدر الإشارة إلى أن الاردن قد حصـل على نتيجة 61 بالمائة في نتائج الاسـتبيان السـابق والذي جرى خلال عام 2021 وصـدرت نتائجه في عام 2022، وقد احتل الأردن بهذه النتيجة المرتبة الاولى على مسـتوى منطقة الشـرق الاوسـط وشـمال افريقيا، كما احتل المرتبة 32 من بين الدول المشـــاركة في المســـح والبالغ عددها 120 دولة لعام 2021، ويعزى ذلك إلى الاستمرار بعملية التطوير والتحسين على اجراءات الشفافية المالية.
- اصـدار وثيقة "دليل المواطن للموازنة العامة للسـنة المالية 2023" بهدف تقوية قنوات الاتصـال وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، وتعزيز المشـــاركة الواعية في شـــؤون الموازنة العامة. وتعبّر الوثيقة عن التزام الدائرة بتعزيز الشفافية حول حجم وهيكل ايرادات الدولة ونفقاتها، اضـافة الى تعزيز أطر التواصل بين الدائرة من جهة والمواطن الأردني من جهة أخرى وتمكينه من الوصـــول الى أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة والتي من شـــأنها ان تتيح له التعرف على حجم المخصـــصـــات المالية الموجهة للقطاعات الاقتصـادية والخدمات العامة التي لها مسـاس مباشـر بحياته اليومية، وبما يفضـي الى تحقق الفهم الكامل للمواطن حول مصادر الاموال العامة واوجه انفاقها وتعزيز المساءلة.
- وبهدف اضـــفاء المزيد من الشـــفافية على عملية اعداد الموازنة العامة للدولة، فقد تم نشـــر مشـــروع قانون الموازنة العامة للســـنة المالية 2024 على الموقع الإلكتروني للدائرة ليتســـنى للجميع الاطلاع عليه وابداء الملاحظات حوله.
- وحرصـــا من الدائرة على تلبية حق الانســـان في المعرفة وانســـجاماً مع قانون ضـــمان حق الحصـــول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 فقد قدمت الدائرة خدمات مباشرة لباحثين وأكاديميين وصحفيين وتم الاجابة على استفساراتهم.
- عقد جلسـات توعوية للمواطنين حول دور الموازنة والأطر التشـريعية لها، وتضـمنت الجلسـات التي تم عقدها في الجامعة الأردنية تعريف الحضـور بمراحل الموازنة العامة وأدوات تنفيذها، كما تم عقد سـلسـلة جلسـات تعريفية وتوعوية لمجالس المحافظات حول إعداد وإقرار موازنات المحافظات، وهدفت هذه الجلســـات إلى رفع قدرات المجالس في مجال إقرار ومتابعة تنفيذ موازناتها الرأسمالية، إضـافة إلى عقد جلسـة توعوية لطلبة المدارس لتعريفهم بدورة الموازنة العامة ودور المواطن ومساهمته فيها.

عاشراً: اللامركزية المالية

دأبت دائرة الموازنة العامة على الاستمرار ببذل الجهود الهادفة إلى تعزيز نهج اللامركزية المالية من خلال مراجعة معايير وأسس تحديد سقوف موازنات المحافظات وتحديث البيانات الاحصائية للأسس والمعايير المعتمدة والصادرة عن الجهات الرسمية لتوخي العدالة وتحقيق الشفافية عند تحديد سقف موازنات المحافظات الرأسمالي الاجمالي وتوزيعه بين المحافظات، بالإضافة إلى ذلك فقد تم انشاء وحدة اللامركزية في الدائرة للقيام بإجراءات متابعة إعداد واقرار مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية ومتابعة تنفيذها واعداد التقارير اللازمة حولها.

كما شاركت الدائرة في الورشات التعريفية التوعوية لمجالس المحافظات التي نظمتها وزارة الإدارة المحلية حول إعداد وإقرار موازنات المحافظات والتي هدفت الى رفع قدرات مجالس المحافظات في مجال إقرار ومتابعة تنفيذ موازنات المحافظات الرأسمالية.

حادي عشر: إعداد التقرير السنوي لدائرة الموازنة العامة

إعداد التقرير السنوي الثامن عشر لعام 2022، ويعرض التقرير استراتيجية دائرة الموازنة العامة، ودور الدائرة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة والخدمات التي تقدمها وحجم المخصصات المالية التي ترصد لها والاهداف الوطنية التي تسعى الدائرة لتحقيقها وصولاً إلى تعزيز الاستدامة المالية، كما يسلط الضوء على إنجازات دائرة الموازنة العامة المتحققة خلال عام 2022 وتطلعاتها المستقبلية للسنوات القادمة.

ثاني عشر: ترجمة قانون الموازنة العامة

ترجمة قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023 إلى اللغة الإنجليزية ونشره على الموقع الالكتروني للدائرة، وبدء العمل على ترجمة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024، وذلك حرصاً من دائرة الموازنة العامة على اطلاع شركائها الخارجيين على محتوى القانون.

ثالث عشر: الحوسبة

- تحديث قاعدة بيانات أوراكل والأنظمة المحوسبة عليها إلى نسخة جديدة من أوراكل (12c) وربط الأنظمة على الحوسبة السحابية
- المتابعة والاشراف فنياً على ادخال بيانات قانون الموازنة العامة واصدارها باللغتين العربية والانجليزية.
- استخدام برمجية جديدة لإصدار قانون الموازنة العامة حسب القطاعات والهيكلية الجديدة.

- المتابعة والإشـــراف فنياً على إدخال بيانات نظام التشـــكيلات للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واصداره.
- المتابعة والاشـــراف على تطبيق وصـــف وتصـــنيف الوظائف الخاص بنظام تشـــكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- إصدار تقارير خاصة بمشروع قانون الموازنة العامة لغايات مناقشات مجلس الأمة والادارة العليا.
- العمل على تزويد المديريات في الدائرة بأية بيانات وجداول لها علاقة بطبيعة عمل الدائرة.
- المشاركة في اعداد الحساب الختامي للوحدات الحكومية بالتعاون مع وزارة المالية.
- الاســـتمرار في تقديم الدعم الفني لموظفي الدائرة من خلال صـــيانة الخوادم الرئيســـية واجهزة الحاســـوب والشبكة وتوابعها ومتابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام GFMIS.
- رفع كفاءة أجهزة الحواسيب العاملة في الدائرة من خلال تحديث وحدة التخزين الداخلية (SSD).
- المســـاهمة في دراســـة احتياجات الوزارات والدوائر الحكومية من أجهزة الحاســـوب وتوابعها من خلال المشاركة في لجنة الشراء الخاصة بأجهزة الحاسوب في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
- توفير جميع متطلبات أمن وسرية المعلومات وحمايتها من خلال تطبيق (الجدار الناري، مضاد الفايروسات، سياسة كلمات المرور المعقدة، التحكم في تحديد الصلاحيات على الأنظمة والشبكة)
- متابعة وتطوير الموقع الالكتروني الخارجي للدائرة.
- المتابعة والاشراف فنياً على عمليات تنفيذ الموازنة (اوامر مالية، حوالات، مناقلات، مواقف مالية).
- تحميل بيانات الموازنة على ملف اكسل لغايات مشروع GFMIS.
- تحميل بيانات التشكيلات على ملف اكسل لغايات نظام الموارد البشرية في هيئة الخدمة والإدارة العامة.
- متابعة وتطوير الأنظمة التالية فنيا: (متابعة إنفاق موازنات المحافظات والوحدات الحكومية ، شـــؤون الموظفين والرواتب، حســـاب التكافل، الأرشـــفة، المشـــتريات واللوازم، تتبع المركبات، الاســـتبانات، فواتير الخلويات).
- إنشاء وتطوير نظام جديد خاص (بالإجازات والمغادرات).
- إنشاء وتطوير نظام جديد خاص (بمراقبة الدوام).

رابع عشر: الرقابة الداخلية (مالية وادارية وفنية)

- اعداد خطة العمل الرقابية السنوية ورفعها إلى معالي وزير المالية حسب الأصول.
- مراجعة دليل إجراءات التدقيق المالي.
- اعداد التقارير الرقابية الشهرية والتقرير السنوي ورفعها إلى معالي وزير المالية حسب الاصول.
- رفع تقارير الزيارات الرقابية لعطوفة المدير العام ومعالجة انحرافات الأداء ومتابعة تصويبها إن وجدت.
- إجراء الزيارات الرقابية الفجائية على كافة اقسام مديرية الشؤون المالية والادارية وبيان الاخطاء في حال وجودها والية تصويبها.
- اعداد خطة الانجاز السنوية ومؤشرات قياس الاداء لوحدة الرقابة الداخلية.

خامس عشر: تطوير الأداء المؤسسي

- تمثيل الدائرة في جائزة الشارقة للمالية العامة وذلك بإعداد وتقديم طلب اشتراك الدائرة وطلب اشتراك مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية.
- اعداد طلب اشتراك المدير العام لجائزة أمين عام/ مدير عام متميز الدورة الثانية (2024/2023)/ جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي.
- تجذير ثقافة التميز في الدائرة وذلك بعقد ورشات تدريبية لكافة الموظفين على مدار خمسة أيام حول معايير التميز الحكومي الأردني الجديد.
- الاشراف على إعداد خطة العمل فيما يخص جائزة فريق التغيير المتميز لدائرة الموازنة العامة، والمساهمة في تنسيق ملفات الموظفين المشاركين في جائزة الموظف المتميز.
- عقد بازار لغاية توفير مصدر مالي لدعم تنفيذ أنشطة المسؤولية المجتمعية ومنها شراء مقاعد طبية متحركة كإهداء من موظفي الدائرة للمستشفيات الحكومية.
- المساهمة في توفير المواصفات الفنية لغاية تأهيل مبنى الدائرة لاستخدام الأشخاص من ذوي الإعاقة لغاية العمل على تنفيذها عند توفر المخصص المالي.
- المساهمة في اعداد ومراجعة خطط العمل السنوية لمديريات ووحدات الدائرة للتأكد من انسجامها مع الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية وذلك بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المعنية في الدائرة متضمنة مؤشرات الأداء الاستراتيجية ومؤشرات أداء العمليات والمخاطر المحتملة.
- اعداد تقارير تقدم سير العمل بالخطة الاستراتيجية وخطط العمل السنوية متضمنة نتائج قياس مؤشرات الأداء ونسب الإنجاز الخاصة لكل مديرية ووحدة في الدائرة والتوصيات المناسبة وتعميمها على الموظفين.
- تنفيذ المسوحات السنوية للدائرة متضمنة قياس رضا الموظفين ومتلقي الخدمة والشركاء والموردين وتقييم كفاءة وفاعلية الأنظمة العاملة وقياس مدى الرضا عن كفاءة أجهزة الحاسوب وتوابعها وتقييم سياسة أمن

وحماية المعلومات، من أجل تقصي احتياجاتهم وتحديد مستوى رضاهم ومواطن القوة والضعف والوقوف على فرص التحسين للعمل عليها بشكل مستمر وبالتالي تحقيق متطلبات وتوقعات متلقي الخدمة والشركاء والموظفين.

- إدارة ومتابعة شكاوى وملاحظات واستفسارات متلقي الخدمة وتوفير الردود عليها بالتنسيق مع المعنيين بالسرعة الممكنة من خلال منصة بخدمتكم الحكومية.
- توفير الردود على كتب إبداء الرأي بالخطط الاستراتيجية للوزارات والدوائر الحكومية وقياس رضا الشركاء.

سادس عشر: الشؤون الإدارية والمالية

- متابعة وتنفيذ موازنة الدائرة لعام 2023.
- متابعة وتنفيذ جدول تشكيلات الدائرة لعام 2023.
- اعداد مشروع موازنة الدائرة لعام 2024.
- التحضير لإعداد مشروع جدول تشكيلات الدائرة لعام 2024.
- طباعة وتوزيع نسخ من قانون الموازنة العامة ونظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- اعداد وصرف مستندات نفقات الدائرة خلال عام 2023.
- حماية أصول الدائرة والمحافظة عليها وتأمين الصيانة اللازمة لها.
- متابعة وتجديد (33) عقد خلال عام 2023 والتي تلبي احتياجات الدائرة.
- المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة من خلال مشاركة الدائرة بنحو (24) دورة تدريبية وورش عمل داخلية وخارجية خلال عام 2023، وذلك لتنمية مهارات الموظفين وتعزيز قدراتهم للقيام بالمهام والواجبات الموكولة إليهم على أكمل وجه، وذلك على النحو التالي:

الدورات التدريبية وورش العمل الداخلية والخارجية لعام 2023

الرقم	عنوان الدورة	الجهة المنظمة	عدد الموظفين	الفترة
1	نظام الشراء الإلكتروني	معهد الإدارة العامة	7	2023/6/8-6
2	إدارة الأداء والتميز المؤسسي	معهد الإدارة العامة	5	2023/7/20-16
3	الأمن السيبراني	معهد الإدارة العامة	12	2023/8/3-2
4	استشراف المستقبل	USAID	28	2023/10/9-3
5	الشراء العمومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبلدان مجلس التعاون الخليجي	صندوق النقد الدولي	1	2023/11/30-27
6	تخطيط المالية العامة الكلية	صندوق النقد الدولي	2	2023/10/12-9
7	آليات تطوير إدارات التدريب في القطاع العام	المعهد العربي للتخطيط	1	2023/2/9-5
8	المهارات الإدارية المتكاملة	معهد الإدارة العامة	6	2023/5/18-14
9	تحرير سعر الصرف	صندوق النقد الدولي	1	2023/11/24-13
10	تنفيذ الميزانية والتحكم في الانفاق	صندوق النقد الدولي	2	2023/12/7-5
11	Public Financial Management	شراكة- هولندا	1	2023/9/22-18 2023/11/24-20
12	Public Financial Management	شراكة- هولندا	2	2023/3/17-13 2023/5/26-22
13	مهارات التخطيط وتنظيم العمل	معهد الإدارة العامة	1	2023/6/15-11
14	إدارة نشاط التدقيق وتنفيذ المهام	مديرية المعهد المالي	1	2023/3/9-5
15	دور وحدة الرقابة الداخلية في تقييم الحوكمة	مديرية المعهد المالي	1	2023/6/22-18
16	Oracle Application Express Administration	ITCC	1	2023/5/23-14
17	أدلة الصياغة التشريعية والصياغة المراعية للمرأة	USAID	2	2023/(6/1-5/28)
18	مهارات الاتصال والعمل الجماعي	معهد الإدارة العامة	6	2023/5/18-14
19	تنمية الذات وإدارة ضغط العمل	معهد الإدارة العامة	1	2023/10/5-1
20	سياسات القطاع المالي	صندوق النقد الدولي	1	2023/5/25-14
21	سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي	صندوق النقد الدولي	1	2023/1/26-15
22	سياسات التجارة الدولية والتنمية	المعهد العربي للتخطيط	1	2023/1/26-22
23	أتمتة الاعمال المكتبية	غرفة تجارة عمان	1	2023/1/31-29
24	تحليل التقارير الاقتصادية	المعهد العربي للتخطيط	1	2023/1/26-22

آلية إعداد الموازنة العامة

حقق الأردن تقدماً ملموساً في مجال إعداد الموازنة وإدارتها وفقاً لأحدث الممارسات والتصنيفات الدولية وبما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات، ومنذ عام 2008 بدأت دائرة الموازنة العامة بالعمل على ربط عملية اعداد الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي وذلك من خلال تبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن الإطار المالي متوسط المدى.

وبموجب مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج تطلب دائرة الموازنة العامة سنوياً من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تحديد **رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وأنشطتها ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بها** على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج، على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية ومع الأهداف الوطنية للدولة، إضافة إلى تحديد الأولويات القطاعية وعلى مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ونتائجها المتوقعة لتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وبما ينعكس ايجاباً على مستوى معيشتهم.

ويغطي الإطار المالي متوسط المدى لقانون الموازنة العامة ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات، وبما يمكّن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم ومستقر، ويتم تصنيف هذه البنود وفقاً لخارطة حسابات تتوافق مع المعايير الدولية، حيث تتضمن تصنيفات متعددة **جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية وبرامج** تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي احتياجات الجهات الرسمية والخاصة. ويبين الشكل التالي الجدول الزمني السنوي لمراحل إعداد الموازنة العامة وعلى النحو التالي:

مراحل إعداد
الموازنة
الجدول الزمني لمراحل
إعداد الموازنة
نيسان
04
مراجعة السقوف الأولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات ضمن الإطار المالي متوسط المدى.
منتصف أيار
05
الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وسقوف نهائية لكل محافظة.
منتصف تموز
07
قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط وقيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازناتها للمدى المتوسط.
منتصف آب
08
قيام مجالس المحافظات بإقرار مشاريع موازنات المحافظات المحالة إليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها.
بداية أيلول
09
إعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث تشتمل السقوف الجزئية للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنات المحافظات.
منتصف أيلول
09
قيام دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية للمحافظات ضمن مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية والانتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد إطار انفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية.
نهاية أيلول
09
إصدار بلاغ الموازنة العامة.
منتصف تشرين الأول
10
قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية للمحافظات.
نهاية تشرين الأول
10
إعداد الملامح والأبعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضة على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته وإجراء اي تعديلات عليه.
منتصف تشرين الثاني
11
تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته واقراره بعد اجراء التعديلات المطلوبة.
نهاية تشرين الثاني
11
تقديم مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة للسير بإجراءات اقراره.
كانون الأول
12
البدء بمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة واقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه.

التطلعات المستقبلية

أولاً: تعزيز المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة، من خلال ما يلـي:

- المساهمة في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام.
- المساهمة في توجيه وضبط الإنفاق العام وفقاً للأولويات الوطنية.
- تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي.
- الحفاظ على مستوى آمن لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الاستمرار في العمل على تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الانفاق العام، من خلال ما يلي:

- تفعيل نظام المتابعة والتقييم لآداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
- إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام.
- تحسين موقع الأردن عالمياً في مجال شفافية الموازنة.

ثالثاً: بذل المزيد من الجهود في مجال تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات من خلال العمل على ما يلي:

- مراجعة أسس ومعايير تحديد سقوف موازنات المحافظات الرأسمالية بما يتناسب مع المستجدات المتعلقة في التشريعات ذات العلاقة باللامركزية.
- المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي للمحافظات لضمان توجيهه بشكل يؤدي الى تعزيز الجانب التنموي في المحافظات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
- المشاركة في البرامج الهادفة إلى بناء قدرات مجالس المحافظات والمجالس التنفيذية.

رابعاً: العمل على رفع كفاءة الاداء المؤسسي للارتقاء بمستوى أداء الدائرة من خلال ما يلي:

- تحسين الخدمات.
- رفع كفاءة الموارد البشرية.
- تحسين بيئة العمل الداخلية.
- دعم ثقافة الإبداع والابتكار في الدائرة.

مفاهيم مستخدمة

الفصـــــــــــل :	الدائرة أو الوحدة الحكومية التي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.
الدائرة الحكوميـــة:	أي وزارة او دائرة او سلطة او هيئة أو مؤسسة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.
الوحدة الحكوميـــة:	أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو شركة أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.
الموازنـة العامـــة:	خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.
السنة الماليـــــة:	السنة التي تبدأ في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.
الواردات (الإيرادات):	جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي اموال اخرى ترد للخزينة العامة او لأي وحدة حكومية.
النفقـــــــــات:	المبالغ المخصصة ضمن موازنات الفصول لتمويل بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية كافة حسب قانون الموازنة العامة، وفقاً للتصنيف الاقتصادي المعتمد للنفقات.
المـوازنـــــــــة الموجهة بالنتائـج:	المنهجية المســتخدمة في اعداد قانون الموازنة العامة والتي بموجبها تقوم الفصـــول بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وانشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على ان تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وان تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الفصول لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.
الإطـــار المالـــي متوسط المـــدى:	: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والمســتندة إلى توقعات الاقتصـــاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضـــيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
إطـــار الإنفـــاق متوسط المـــدى:	الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للفصول خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين.
جدول التشكيـــلات:	مجموعة الوظائف والفئات والدرجات والرواتب المحددة لكل منها في نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، ويستثنى من الوحدات الحكومية الشركات المملوكة للحكومة.
خارطة الحسابـــات:	مجموعة من التصـنيفات المتسـقة والمناسـبة لمعاملات النظام المالي الحكومي تتضـمن التصـنيف الوظيفي والاقتصادي والتنظيمي والبرامجي والتمويلي والجغرافي للبيانات المالية الحكومية.
المتابعة والتقييـــــــم:	متابعة مؤشـرات الأداء وقياسـها على مسـتوى الأهداف الاسـتراتيجية والبرامج في قانون الموازنة العامة للتأكد من تحقيقها للنتائج المستهدفة.

ملحق الأشكال البيانية
لأبرز ملامح

قانون الموازنة العامة

2023

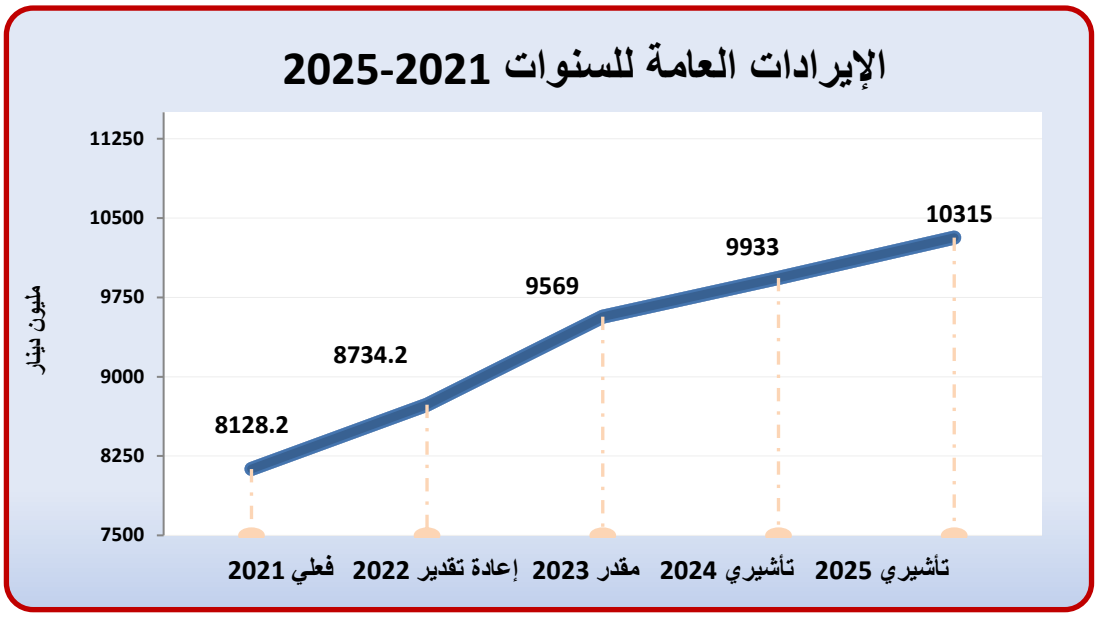
الإيرادات العامة للسنوات 2021-2025
مليون دينار
11250
10500
9750
9000
8250
7500
8128.2
8734.2
9569
9933
10315
فعلي 2021
إعادة تقدير 2022
مقدر 2023
تأشيري 2024
تأشيري 2025

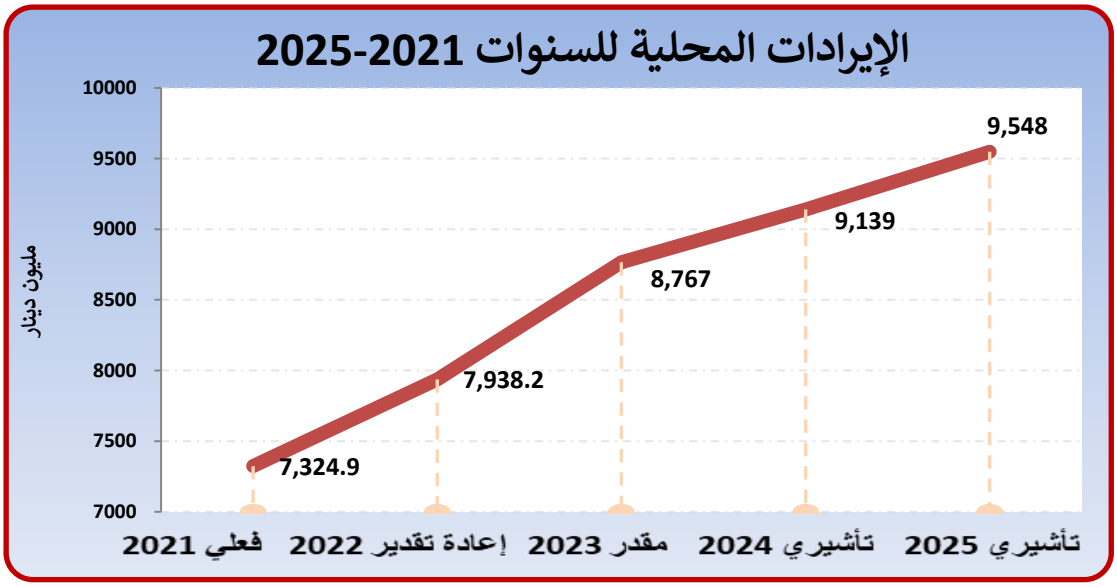
الإيرادات المحلية للسنوات 2021-2025
مليون دينار
10000
9500
9000
8500
8000
7500
7000
7,324.9
7,938.2
8,767
9,139
9,548
فعلي 2021
إعادة تقدير 2022
مقدر 2023
تأشيري 2024
تأشيري 2025

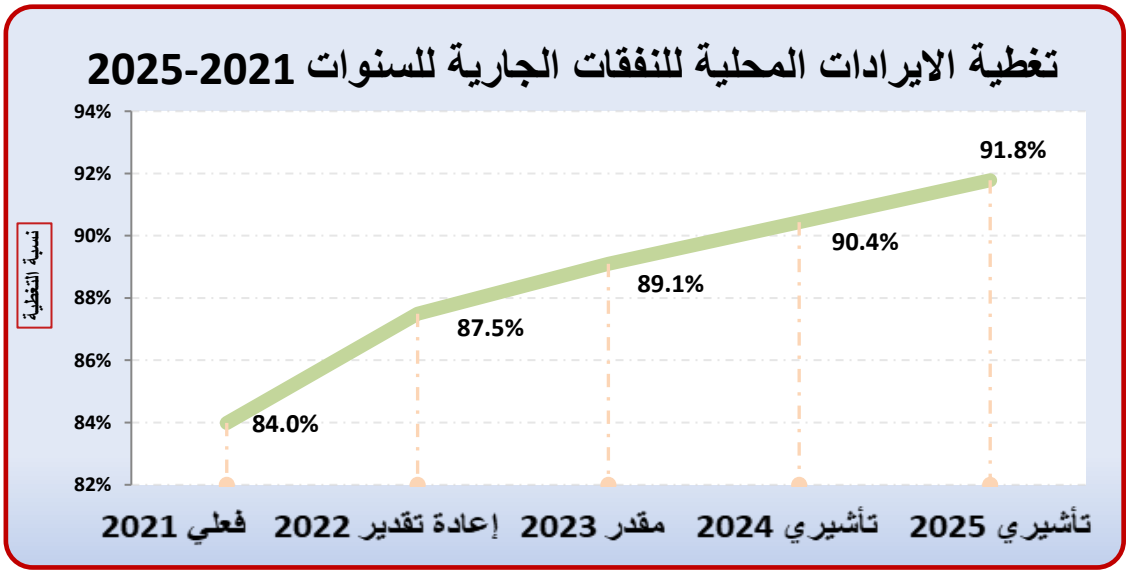
تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية للسنوات 2021-2025
نسبة التغطية
94%
92%
90%
88%
86%
84%
82%
84.0%
87.5%
89.1%
90.4%
91.8%
فعلي 2021
إعادة تقدير 2022
مقدر 2023
تأشيري 2024
تأشيري 2025

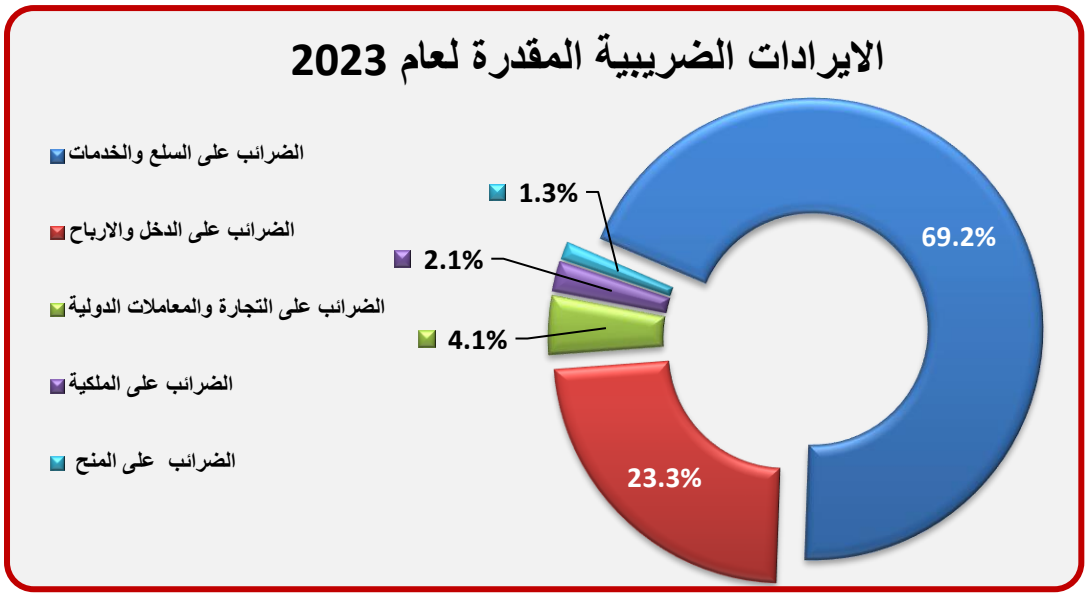
الايرادات الضريبية المقدرة لعام 2023
الضرائب على السلع والخدمات
الضرائب على الدخل والارباح
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
الضرائب على الملكية
الضرائب على المنح
1.3%
2.1%
4.1%
69.2%
23.3%

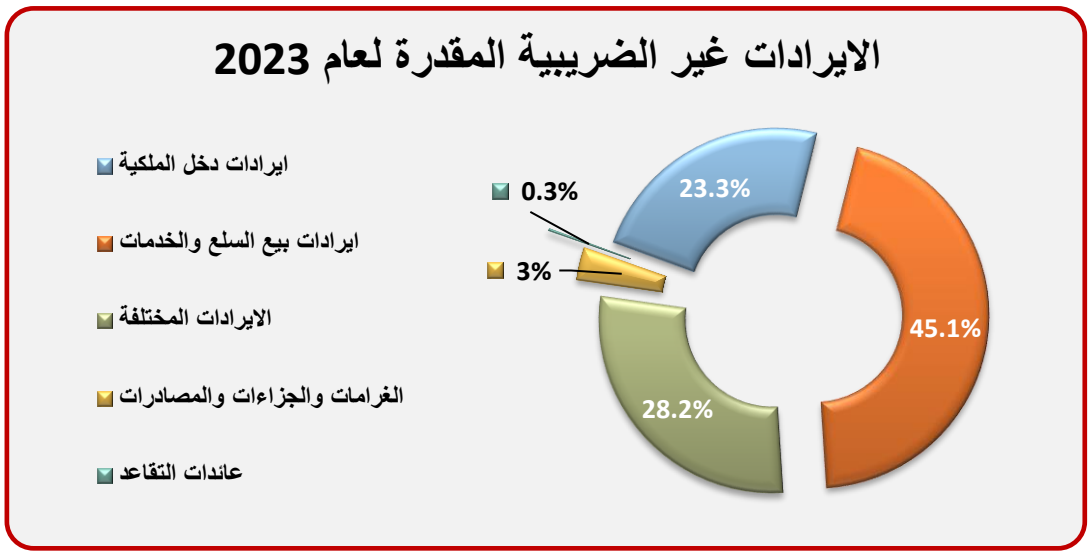
الايرادات غير الضريبية المقدرة لعام 2023
ايرادات دخل الملكية
ايرادات بيع السلع والخدمات
الايرادات المختلفة
الغرامات والجزاءات والمصادرات
عائدات التقاعد
0.3%
3%
23.3%
45.1%
28.2%

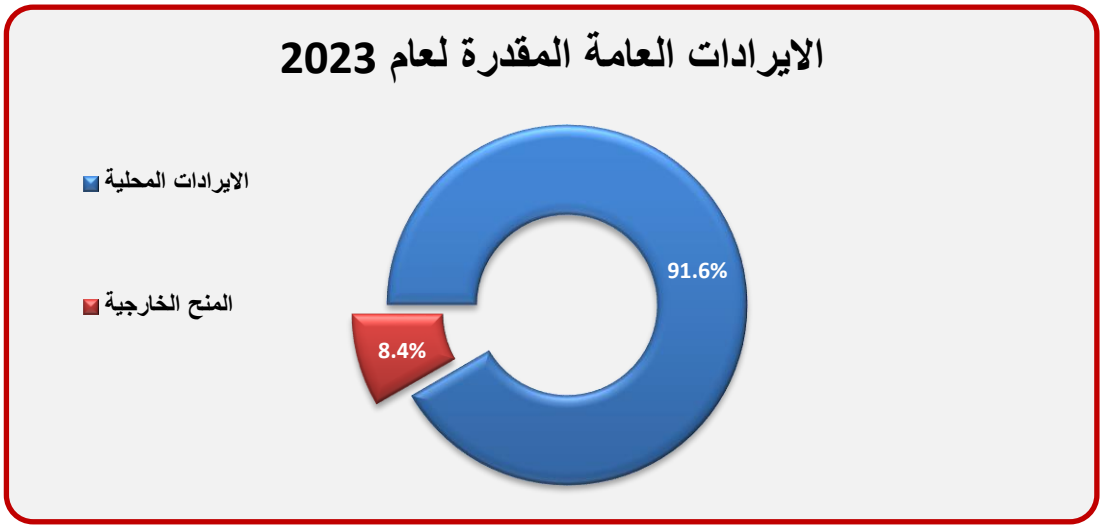
الايرادات العامة المقدرة لعام 2023
الايرادات المحلية
المنح الخارجية
91.6%
8.4%

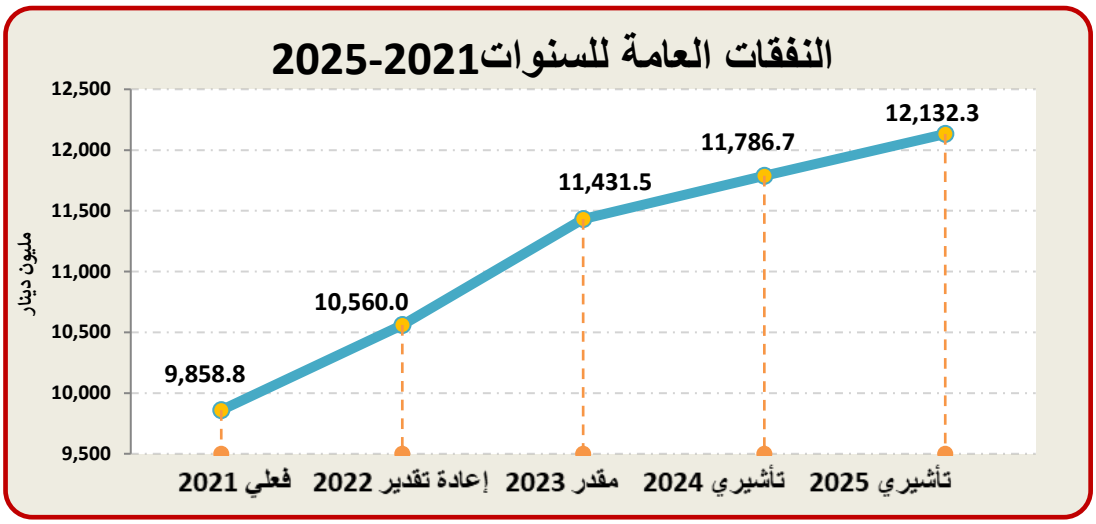
النفقات العامة للسنوات2021-2025
مليون دينار
12,500
12,000
11,500
11,000
10,500
10,000
9,500
9,858.8
10,560.0
11,431.5
11,786.7
12,132.3
فعلي 2021
إعادة تقدير 2022
مقدر 2023
تأشيري 2024
تأشيري 2025

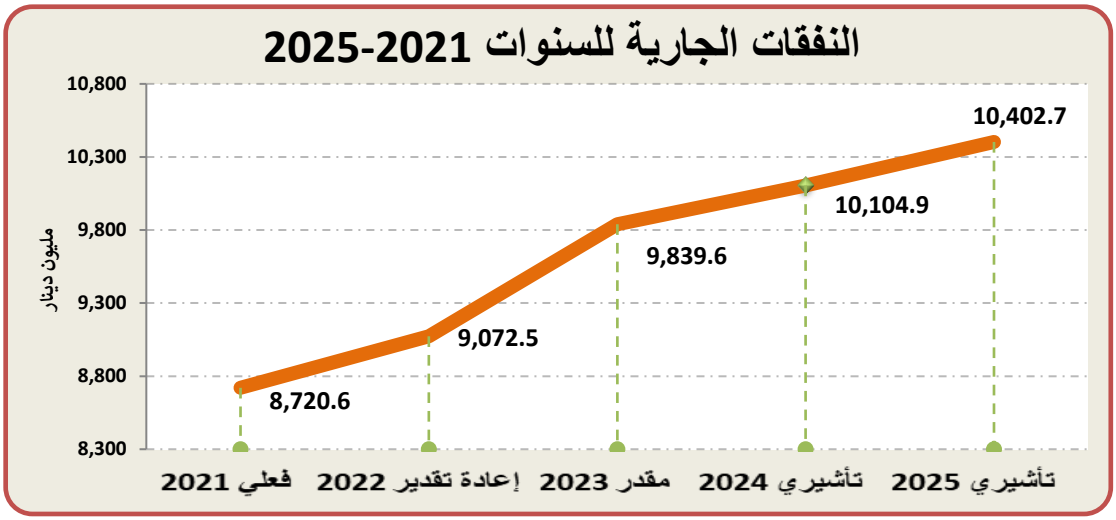
النفقات الجارية للسنوات 2021-2025
مليون دينار
10,800
10,300
9,800
9,300
8,800
8,300
8,720.6
9,072.5
9,839.6
10,104.9
10,402.7
فعلي 2021
إعادة تقدير 2022
مقدر 2023
تأشيري 2024
تأشيري 2025

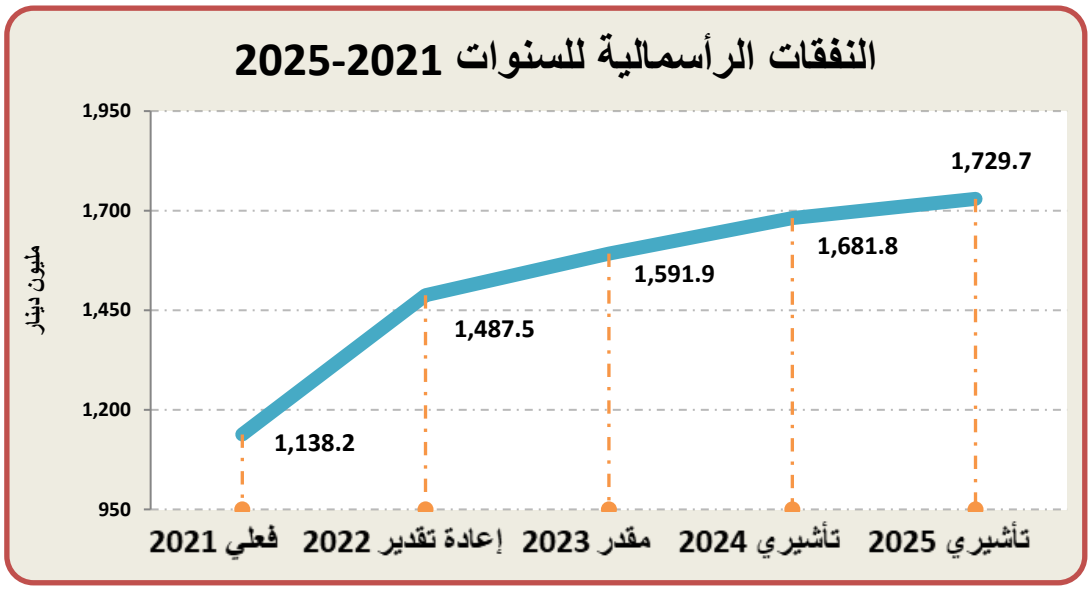
النفقات الرأسمالية للسنوات 2021-2025
مليون دينار
1,950
1,700
1,450
1,200
950
1,138.2
1,487.5
1,591.9
1,681.8
1,729.7
فعلي 2021
إعادة تقدير 2022
مقدر 2023
تأشيري 2024
تأشيري 2025

عجز الموازنة العامة بعد المنح للسنوات 2021-2025
مليون دينار
1900.0
1850.0
1800.0
1750.0
1700.0
1650.0
1730.6
1,825.8
1862.5
1853.7
1817.3
فعلي 2021
إعادة تقدير 2022
مقدر 2023
تأشيري 2024
تأشيري 2025

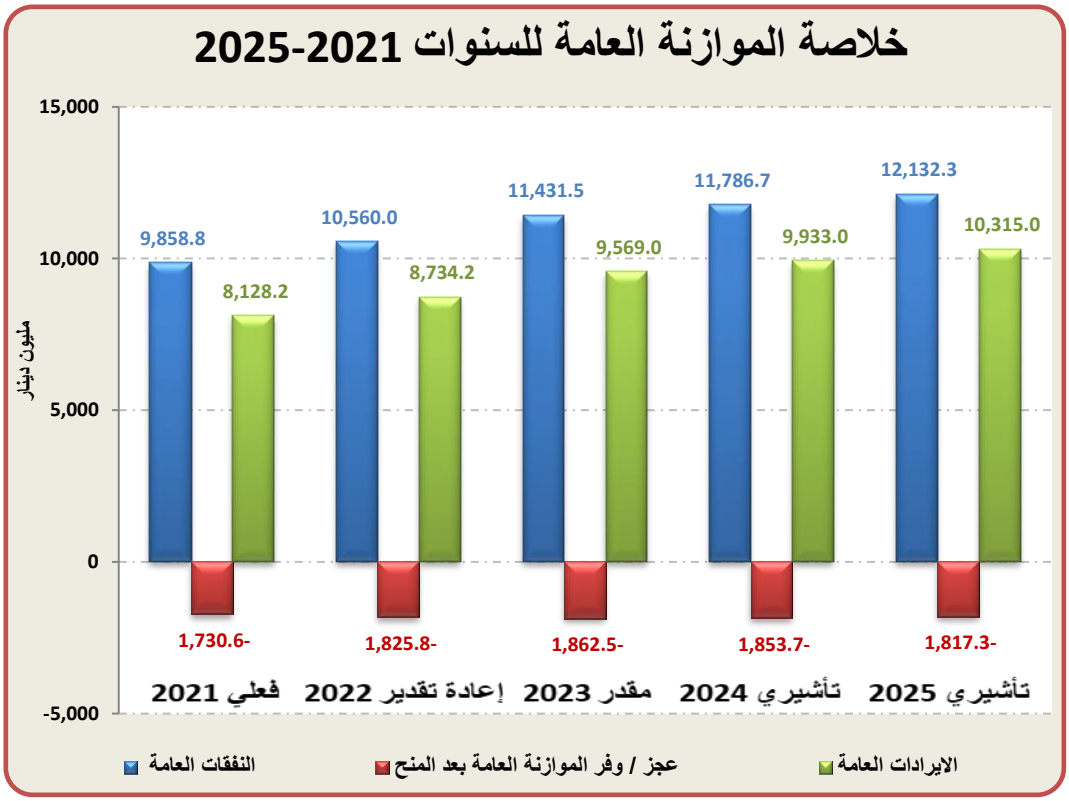
خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2021-2025
مليون دينار
15,000
10,000
5,000
0
-5,000
9,858.8
8,128.2
10,560.0
8,734.2
11,431.5
9,569.0
11,786.7
9,933.0
12,132.3
10,315.0
1,730.6-
1,825.8-
1,862.5-
1,853.7-
1,817.3-
فعلي 2021
إعادة تقدير 2022
مقدر 2023
تأشيري 2024
تأشيري 2025
النفقات العامة
عجز / وفر الموازنة العامة بعد المنح
الايرادات العامة

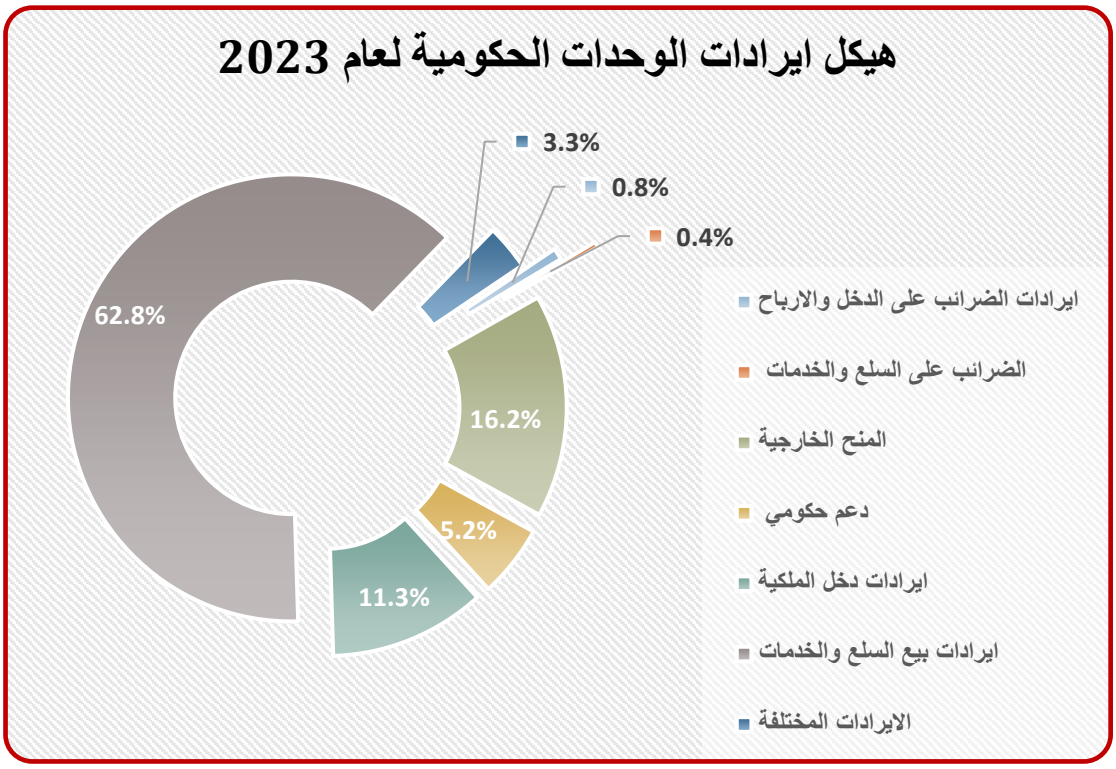
هيكل ايرادات الوحدات الحكومية لعام 2023
3.3%
0.8%
0.4%
62.8%
16.2%
5.2%
11.3%
ايرادات الضرائب على الدخل والارباح
الضرائب على السلع والخدمات
المنح الخارجية
دعم حكومي
ايرادات دخل الملكية
ايرادات بيع السلع والخدمات
الايرادات المختلفة

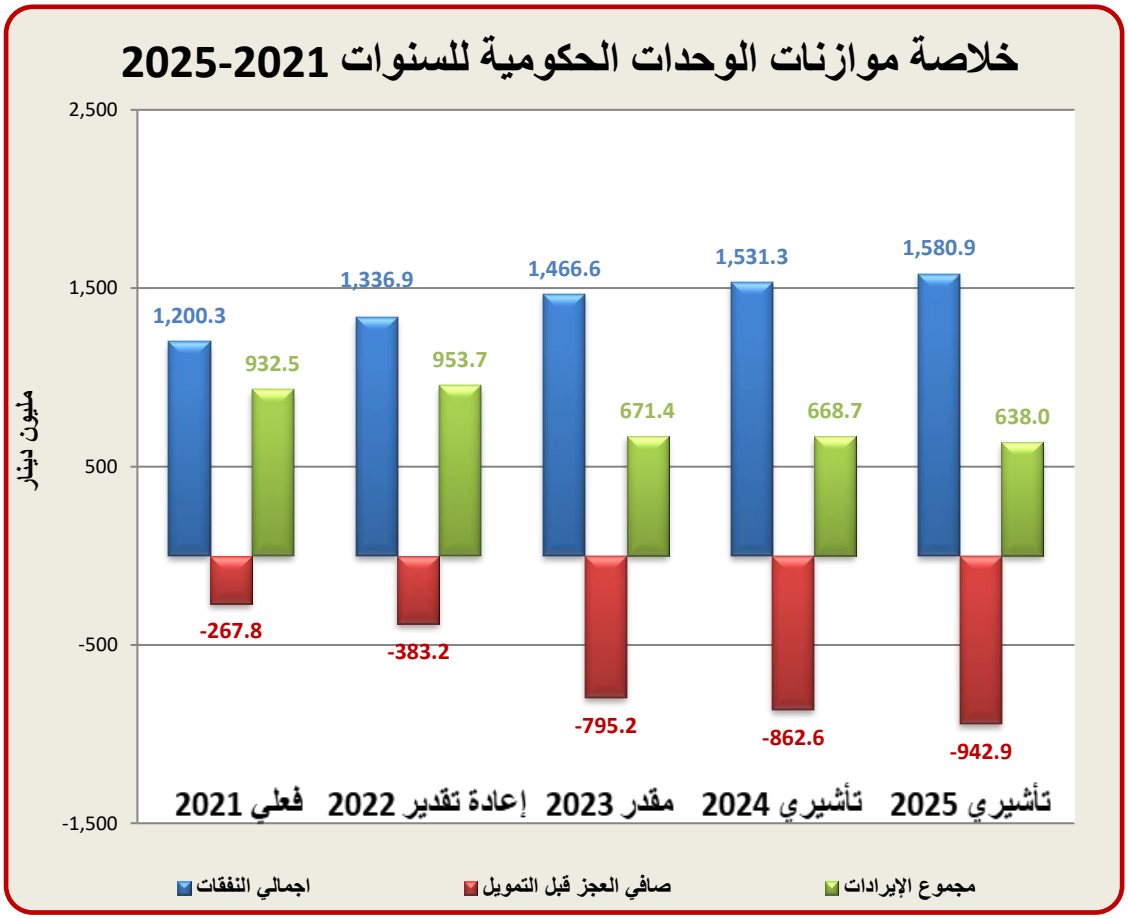
خلاصة موازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2021-2025
مليون دينار
2,500
1,500
500
-500
-1,500
1,200.3
932.5
-267.8
1,336.9
953.7
-383.2
1,466.6
671.4
-795.2
1,531.3
668.7
-862.6
1,580.9
638.0
-942.9
فعلي 2021
إعادة تقدير 2022
مقدر 2023
تأشيري 2024
تأشيري 2025
اجمالي النفقات
صافي العجز قبل التمويل
مجموع الإيرادات